ISSN : 2523 – 1871

زواج الليبيات من الأجانب وتداعياته على الأمن القومي
دراسة ميدانية بالجنوب الليبي

د. يوسف محمد أبو القاسم الصيد•

المستخلص

مع ارتفاع نسبة الليبيات المتزوجات من الأجانب على مستوى الدولة الليبية عمومًا، والجنوب الليبي خصوصًا، في ظل التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينذر بتداعيات خطيرة على الأمن القومي الليبي، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف: التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للزوجات والأزواج الأجانب، والأسباب الدافعة لظاهرة زواج الليبيات من الأجانب وتداعياته على الأمن الوطني الليبي. وعليه تعد هذه الدراسة دراسة مسحية وصفية اعتمدت على الاستبيان، وتوصلت إلى جملة من النتائج التي يجب الأخذ بها، وإيجاد حلول جذرية لها، خاصة في مشروع الدستور الليبي الجديد، منها: (1) أن أعمار النساء الليبيات تتراوح بين 44–56 سنة، وغالبية النساء مازلن في عصمة أزواجهن. (2) من التداعيات الدينية وجود أزواج يعتنقون الديانة المسيحية من الجنسية المصرية خاصة. (3) اتضح أن طريقة زواج بعض النساء كان بطريقة عرفية، حيث بلغت نسبتهن (24%). ومن هنا توصي الدراسة بعدة أمور أهمها: (أ) العمل على الحد من ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب باستثناء حالات الدرجة الأولى. (ب) ضرورة تشكيل لجنة تابعة للإدارة العامة للجنسية والإقامة لمتابعة هذه الحالات. (ج) البحث عن أنجع الوسائل والسبل لدعم المرأة الليبية، وتوجيهها للزواج من الليبي. (د) دعم البرامج الأسرية وتشجيعها.

الكلمات المفتاحية: تداعيات الزواج – المرأة الليبية – الأمن القومي

المقدمة:

تُعد الأسرة ضرورة فطرية لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، كذلك هي تنظيم اجتماعي مدني يسهم في تربية الإنسان وتنشئته. على هذا الأساس حفظ الدين الإسلامي كرامة المرأة، وشرّع مجموعة من

• رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة سبها

ISSN : 2523 – 1871

الأنظمة التي تحقق العدالة الاجتماعية، كما اهتمت الدول بتشريع القوانين التي تحفظ حقوق الرجل والمرأة ضمن منظومة اجتماعية، تحقق مبدأ المساواة والعدالة بين الجميع، ويعتبر الزواج الرابط الاجتماعي الأساسي في المجتمع؛ لأنه الأساس الأول في بناء الأسرة، التي تُعد اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وعليها تقع المسؤولية في التنشئة الاجتماعية للأفراد القادرين على القيام بأدوارهم بما يُسهم في تطور المجتمع ونموه، قال تعالى: **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم، الآية 21)**.

انطلاقًا من هذه الأهمية التي تقع على الأسرة، فالأمر لا يعتبر عملية ارتباط بين الرجل والمرأة، وإنما هو عقد اجتماعي قائم على مجموعة من الأطر التي تتحكم في أنظمته وتشريعاته، وهذا العقد استخلص تلك التشريعات من الدين الإسلامي، وأعراف المُجتمع والقوانين التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية، وذلك لما لهذه العلاقة من تداعيات كثيرة متعلقة بعملية استمرارها أو انفصالها، فموضوع العيش بين طرفين مختلفين في العديد من الصفات والخصائص قد تكون حياة ناجحة، وأحيانًا قد تكون عكس ذلك، لذا شرعت القوانين لهذه العلاقة الاجتماعية.

من هذا المنطلق يمكن القول: إن كل شيء خارج عن المألوف الاجتماعي والثقافي يكون صعبًا، ويحمل في طياته الكثير من التحديات الكبرى. ولعل الزواج من الأجانب من أكثر المتغيرات تعقيدًا من خلال عدم تقبل المجتمع لتلك الفئة من الناس، حيث لا تشجع البيئة الاجتماعية في المجتمع الليبي على الاختلاف والتنوع. وعلى الرغم من أن التركيبة السكانية الليبية تتيح المجال للزواج من الأجانب، فإنَّ ظاهرة الزواج من الأجانب في ارتفاع وبصورة مستمرة، مما يضع المجتمع أمام تحديات جديدة متعلقة بضرورة مراجعة تلك الأحكام وكيفية تطبيقها، فهذه الظاهرة على الرغم من أنَّها تأتي ضمن الحريات الشخصية، والزواج من الدرجة الأولى في بعض الحالات، فإنه يجب مُراعاة مصلحة المرأة والمجتمع وأمنه القومي.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الأجانب بعد قدومهم إلى ليبيا، الأمر الذي جعل بعضهم يشكل طبقة ذات مستوى اقتصادي جيد، وللمحافظة على هذا المستوى دفع الغالبية العظمى

(في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسبة العنوسة في ليبيا في فترات متعاقبة) إلى الارتباط بامرأة ليبية؛ لأسباب عديدة، أهمها: (الحصول على المتعة، وحماية الممتلكات، والهروب من بعض الإجراءات القانونية؛ كتجديد الإقامة والضرائب... إلخ، كذلك الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالمرأة كمواطنة ليبية، ووصل بهم الحال إلى التلاعب بالطرق الشرعية في الزواج والطلاق بطرق غير مشروعة، من جهة أخرى تباينت ديانة بعض هؤلاء الأجانب –سواء أكانوا عربًا أم أجانب– بين الإسلام والمسيحية، الأمر الذي يلقي بالشكوك على بعض حالات الزواج في المنطقة الجنوبية تحديدًا، في ظل غياب صارخ للأحوال المدنية التي لا تمتلك إحصائيات موثقة ودقيقة.

أما فيما يتعلق بالمرأة الليبية فإن زواجها من الأجنبي يُعد نتاج العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تسعى الفتاة إلى البحث عن تكوين أسرة، ولو أدى ذلك إلى الارتباط برجل من جنسية أخرى غير جنسيتها، على هذا الأساس ارتفعت نسبة الليبيات المتزوجات من الأجانب على مستوى الدولة الليبية عمومًا، والجنوب الليبي خصوصًا، في ظل التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينذر بتداعيات خطيرة على (الأمن القومي الليبي) قد لا تدركها المرأة والمجتمع معًا، فقد بلغ عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب في الجنوب الليبي حسب الإحصائيات غير الرسمية (738 حالة) تقريبًا، خلال السنوات من (2000–2018)، ويُعد هذا العدد كبيرًا في إقليم لا تتجاوز نسبة عدد سكانه حوالي (7.8%) من سكان ليبيا، وأسر لا تتجاوز (62694 أسرة). (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2010).

والجدول الآتي يوضح عدد الحالات في الجنوب الليبي حسب المناطق، وفق الإحصائيات المتاحة:

جدول رقم (1) عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب بالجنوب الليبي حسب الإحصائيات المتاحة (*)

المنطقة	العدد	%
سبها	**232**	**31**

(*) تحصلت على هذه الإحصائيات من جهات متفرقة؛ أهمها: (بعض مؤسسات المجتمع المدني أهمها مركز أم المؤمنيين سبها – منظمة غريب في وطن أمي – كذلك من مصلحة الأحوال المدنية سبها – الشاطئ – أوباري) من دون إطار عام.

وادي الشاطئ	296	40
أوباري	80	11
تراغن	50	7
مرزق	40	5
وادي عتبة	10	2
القطرون	30	4
المجموع	738	%100

من خلال ما تقدم تحددت مشكلة الدراسة في "تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي الليبي –دراسة ميدانية بالجنوب الليبي".

ثانيًا: أسباب اختيار المشكلة:

تتمثل أسباب اختيار مشكلة الدراسة في الآتي:

1- ارتفاع عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب في ليبيا عمومًا والجنوب خصوصًا.

2- عدم وجود إحصائيات دقيقة وموثقة عن عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب.

3- الحراك النسائي لليبيات المتزوجات من الأجانب للمطالبة بالحقوق و(تجاهل التداعيات على الأمن القومي الليبي).

4- عدم الاهتمام بالظاهرة وتداعياتها اهتمامًا كافيًا بالبحث والدراسة.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

الهدف العام للدراسة هو التعرف على (تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي الليبي)، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للزوجات والأزواج الأجانب.
- التعرف على الأسباب الدافعة لظاهرة زواج الليبيات من الأجانب.

- التعرف على تداعيات زواج الليبيات من الأجانب على الأمن الوطني الليبي.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

ترتكز تساؤلات الدراسة على النقاط الآتية:

- ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للزوجات والأزواج الأجانب في الجنوب الليبي؟
- ما الأسباب الدافعة لزواج الليبيات من الأجانب في الجنوب الليبي؟
- ما التداعيات الدينية والديمواغرفية على التركيبة السكانية في الجنوب الليبي؟
- ما التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة والمجتمع؟

خامسًا: أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الراهنة في:

- الكشف عن التداعيات (الآثار) الديموغرافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الزواج من الأجانب، التي تترتب عليها العديد من المشاكل المهددة للأمن القومي الليبي.

- الحاجة لتقصي التداعيات السلبية لهذا الزواج؛ لما يترتب عليه من تكوين أسر غير مستقرة نفسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، الأمر الذي ينعكس على البناء الاجتماعي.

- المساهمة العلمية في وضع المشكلة تحت المنظار العلمي؛ لدراستها واقتراح الحلول لها.

سادساً: المفاهيم والمصطلحات:

تستند الدراسة الراهنة على عدد من المفاهيم الرئيسية أهمها:

(1) التداعيات: لغة: يقصد بها (التبعة) بمعنى كل مخالفة لها تبعة: ضرر ومضاعفات على حياة المرء؛ أي: عاقبة الأمر وما ينشأ عنه من أثر (المعجم الوسيط، 2004، ص 81).

(2) الزواج: في اللغة من زوج يزوج زواجا، والزواج خلاف الفرد، يقال: زواج أو فرد كما يقال شفع ووتر (ابن منظور الأفريقي، ص 188).

(3) الأجانب (الأجنبي): في اللغة (رجل جانب وجنب: غريب، والجمع أجناب) (ابن منظور الأفريقي، ص 227).

(4) الأمن القومي:

- الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم، وكذب به قوم" (ابن منظور، ص 140).
- يشير مفهوم الأمن القومي عمومًا إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف (سليمان، 2008، ص 3).
- هو التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في جميع المجالات (مكنمار، 1970، ص 125).
- هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية أو حماية القيم التي اكتُسِبَت (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية).

سابعًا: التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

(1) التداعيات (الآثار): يقصد بها في هذه الدراسة الآثار الديموغرافية والاجتماعية، الناجمة عن زواج المرأة الليبية بالجنوب الليبي من أجنبي مهما كانت جنسيته.

(2) الزواج: يقصد به الارتباط الحاصل بين المرأة الليبية والأجنبي بالجنوب الليبي.

(3) المرأة الليبية: يقصد بها المرأة التي تحمل الجنسية الليبية، والمقيمة إقامة دائمة في الجنوب الليبي وقت إجراء الدراسة.

(4) الأجنبي: يقصد به الرجل الذي لا يحمل الجنسية الليبية، والمتزوج من المرأة الليبية في الجنوب الليبي.

(5) الأمن القومي: يقصد به حالة الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للسكان والمجتمع في الجنوب الليبي.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة ونوعها: اعتمدت الدراسة الراهنة على دراسة ظاهرة زواج الليبيات في الجنوب الليبي من الأجانب وتداعياته على الأمن القومي الليبي، وعليه تعد هذه الدراسة دراسة (مسحية وصفية)، تهدف إلى جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها؛ لاستخلاص نتائجها.

حدود مجالات الدراسة: تتحدد مجالات الدراسة الراهنة في الآتي:

- المجال الجغرافي: أجريت الدراسة في مناطق الجنوب الليبي: (سبها – الشاطئ – أوباري – تراغن – غات).
- المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب، اللاتي توصل الباحث إليهن، والمقيمات بالجنوب الليبي وقت إجراء الدراسة.
- المجال الزماني: أجريت الدراسة في الفترة من (25-10-2018 – 10-1-2019).

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة (الاستبيان) بوصفها وسيلة للحصول على المعلومات المطلوبة، من خلال مجموعة من الأسئلة، قامت النساء المتزوجات من الأجانب بالإجابة عنها.

العينة وأسلوب اختيارها:

استخدم الباحث أسلوب العينات غير الاحتمالية (غير العشوائية) (عينة كرات الثلج)، ويستخدم هذا النوع من العينات في حال عدم وجود إطار لعينة الدراسة، حيث تحصّل الباحث على عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية بالجنوب الليبي، التي تهتم بتقديم المساعدات الإنسانية، كذلك من خلال العلاقات الشخصية للباحث في بعض مناطق الجنوب، حيث ساهمت كل مجموعة من النساء في دعوة نظيراتهن من النساء (المتزوجات والمطلقات والأرامل) من الأجانب، حتى وصل العدد إلى (125 حالة) على مستوى الجنوب الليبي.

المعالجة الإحصائية:

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث اعتمدت على النسب المئوية والرسومات والأشكال البيانية، حيث عُولِجَتِ البيانات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

الدراسات السابقة:

يمكن القول: إن ظاهرة الزواج من الأجانب وعلاقتها بالأمن القومي الليبي من الظواهر الاجتماعية التي لم تلقَ الاهتمام الكافي بالدراسة والتحليل بالمنطقة الجنوبية الليبية خاصةً، فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية المرتبطة بالظاهرة، وجد أنها تقتصر في الدراسة على جانب واحد من المشكلة، وهو ما يرتبط بالعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناتجة عن زواج الليبيات من الأجانب، في الوقت الذي تناست فيه تلك الدراسات التداعيات والآثار الديموغرافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية على الأمن القومي الليبي، من خلال وجود أسر مفككة نفسيًا واجتماعيًا وأخلاقيًا واقتصاديًا، في حين لم تصل الدراسات العربية إلى مستوى الدراسات الميدانية حول الظاهرة. فجميع الدراسات كانت استطلاع رأى حول الآثار الناتجة عن الزواج من الأجانب، من هذا المنطلق نحاول عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والعربية؛ بهدف تكوين إطار نظري حول الظاهرة ومتغيراتها.

أولًا: الدراسات المحلية:

(1) **دراسة وفاء جمعة (2009):** بعنوان: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن زواج الليبيات من الأجانب، ودور الخدمة الاجتماعية في المساعدة على التعامل معها، دراسة استطلاعية بوادي الشاطئ، 2009، هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجهها المرأة من خلال زواجها بالأجنبي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بلغ حجم العينة (20) مفردة. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بينت الدراسة أن أعمار النساء تتراوح بين 31–43 بنسبة 70%، في حين بلغت أعمار الرجال من 44–56 بنسبة 55%.
- أكثر الجنسيات زواجا من الليبيات هي الجنسية المصرية بنسبة 70%.

- معاناة المرأة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وفقدان الاستقرار النفسي، وعدم مساعدة أسرتها لها.

(2) (2) **دراسة إمباركة عثمان الدئب (2017)** بعنوان: زواج الليبيات من الأجانب، دراسة ميدانية بمدينة الجميل، 2017، هدفت إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناتجة عن الارتباط بالأجانب، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بلغ حجم العينة 60 مفردة من إجمالي 107، باستخدام العينة العمدية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الجنسيات المصرية والتونسية والسودانية من أكثر الجنسيات زواجًا من الليبيات.
- عدم رضا الوالدين عن النساء اللاتي ارتبطن بالزوج الأجنبي.
- تعرض بعض النساء للطلاق وهروب الزوج من مسؤولية الأبناء وحقوق الزوجة.
- صدمة الواقع على النساء؛ نتيجة عدم الوعي والدراية بالآثار السلبية لهذا الزواج.

ثانيًا: الدراسات العربية:

(1) 1- **دراسة مزنة علي عبد الله الشيخ (2006)** بعنوان: الزواج من أجنبيات ومردوداته الأمنية والاجتماعية في دولة الإمارات، 2006، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية الدافعة لها، وإيجاد الحلول المناسبة للاستفادة من إيجابياتها، والحد من سلبياتها، استخدمت فيها المقابلة الشخصية، وتوزيع استبيان على عينة عشوائية للمواطنين المتزوجين من أجنبيات، اختيروا بشكل عشوائي، في أماكن عدة منها الإدارة العامة للجنسية والإقامة، وأروقة المحاكم، إضافة إلى مقابلات مع 10 حالات لأحداث منحرفين من آباء وأمهات أجنبيات في مركز رعاية الأحداث بالمفرق. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن أكثر الفئات من الرجال المواطنين اتجاها نحو الزواج من أجنبيات هي الفئة العمرية من 31 إلى 50 سنة فما فوق.
- اتضح أن 87% من المواطنين المتزوجين من أجنبيات هم دون المستوى التعليمي الجامعي مقارنة بالمواطنين من المستوى الجامعي فما فوق.

- إن 85% من أفراد العينة التي تتجه إلى الزواج من أجنبيات هم من أصحاب الوظائف الحكومية؛ أي من ذوي الدخل المتوسط والمحدود.
- اتضح أن ثلث الأجنبيات المتزوجات من مواطنين تجاوزت مدة زواجهن العشر سنوات، وأنهن ما زلن متزوجات.
- تبين أن (14%) من الأجنبيات المتزوجات من مواطنين من الأميات غير المتعلمات، والنسبة الإجمالية لحملة الشهادة الإعدادية ودونها بلغت (64 %)؛ أي أنهن يقرأن ويكتبن.

(3) 2– **دراسة صندوق الزواج الإماراتي (2012)** عن: نسبة وعي الشباب المواطنين بالآثار السلبية للزواج من الأجنبيات، عام 2012، هدفت الدراسة إلى معرفة آراء الشباب وتوجهاتهم حول عدد من القضايا المتعلقة بقبول المجتمع الإماراتي بالزواج من غير المواطنات، والآثار السلبية – المرتبطة بهذا الزواج– على العائلة والمجتمع، والمشاكل التي يواجهها كل من الزوجَيْنِ والأبناء، وكذلك ما إذا كانت المؤسسات الاجتماعية تعمل على مساعدة الشباب الذين يتعرضون لمثل هذه المشكلات عند زواجهم من أجنبيات. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تبين أن 49% من إجمالي العينة، لا يقبلون بالزواج من غير المواطنات، بينما أشارت نسبة 41% من المبحوثين باحتمالية قبول ذلك، في حين أوضح 93% من أفراد العينة أنهم يوجهون أقرانهم للزواج من المواطنات.
- أكدت عينة الدراسة بنسبة 85,4% أن الاختلاف في ثقافة الزوجين يؤثر سلبًا على تعزيز الهوية الوطنية، وأن نسبة 84,4% رأت أن هذا الاختلاف يؤدي إلى فشل الأبناء في المستقبل، وأن هذا الاختلاف يؤدي إلى عدم الانسجام والتوافق بين الزوجين بنسبة 84,8 .%.
- بينت نسبة 81 % من العينة أن الزواج من غير المواطنة له أثر كبير في الشعور الدائم بالخوف من المستقبل، إلى جانب عدم الاستقرار النفسي، والشعور بالقلق والتوتر وضعف الثقة بالنفس، في حين رأى جانب من العينة أن له تأثيرًا في عدم قدرة الأمهات الأجنبيات على متابعة أبنائهن في المدارس.

(4) 3- **دراسة مطلق بن عائض النفيعي (2006)**، عنوانها: المشكلات الناجمة عن زواج المواطن السعودي بأجنبية وأثرها على المرتكز الأمني من وجهة نظر المختصين بوزارة الداخلية وإمارة منطقة الرياض، سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: التعرف على المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن زواج المواطن السعودي بأجنبية، التعرف على الإجراءات المتخذة للوقاية من السلبيات الناجمة عن زواج المواطن السعودي بأجنبية، التعرف على الحلول المناسبة للحد من مشكلة زواج المواطن السعودي بأجنبية وتداعياتها. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبق الباحث أداة الدراسة (الاستبانة). توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود مشكلات أمنية مترتبة على زواج المواطن السعودي بأجنبية، وهي بالترتيب: (تعرض الزواج لحالات من النصب والاحتيال على يد سماسرة الزواج، التحايل على النظام أحيانا، الوقوع في جرائم التزوير في كثير من حالاته).

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة وسيلة لتغذية المعلومات العلمية المرتبطة بكافة جوانب الظاهرة محل الدراسة، ومن خلال عرض بعض الدراسات المحلية التى تناولت الظاهرة بالدراسة نجد أنها اقتصرت على كشف المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة نتيجة الزواج من الأجنبي، في حين تناولت الدراسات العربية في دولة الإمارات والسعودية الإشارة إلى التداعيات والآثار الأمنية المترتبة على الزواج من الأجنبي، من هذا المنطلق سوف تسهم هذه الدراسة في كشف الآثار الخطيرة على المجتمع والمرأة، وعلى الشريعة الإسلامية والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، وهذا في الأحوال كلها لا يعني عدم الاستفادة من الدراسات السابقة، حيث تناولت تلك الدراسات عرض بعض المتغيرات والخصائص المرتبطة بالظاهرة، التي هدفت الدراسة الراهنة إلى عرضها لاستخلاص نتائجها؛ بهدف وضع إطار تصوري للحلول التي تحد من انتشارها وتفاقمها.

الزواج أنواعه وأهميته الإنسانية:

يتصف الزواج بكونه ظاهرة اجتماعية تجمع بين الإشباع الجنسي وإنجاب الأطفال، والقيام بوظائف اجتماعية أخرى ذات أهمية؛ لبقاء الجنس البشري ولاستمرار نموه، لذلك فإن الزواج يرتكز على الدين

والعرف والقانون و القيم والعادات والتقاليد الرصينة التي تنظم العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة عاطفيًّا واجتماعيًّا وجنسيًّا (حلمي،2013، ص 41)، على هذا الأساس فإن جوهر الزواج واحد في جميع المجتمعات الإنسانية، فهو اتفاق بين رجل وامرأة بشكل علني؛ لكي يحصل على الاعتراف المجتمعي والديني والرسمي، ولكنه يختلف من مجتمع إلى آخر بشكله لا بطبيعته (عمر، 2000، ص 60).

أنواع الزواج:

يوجد نوعان من الزواج هما:

(1) **الزواج الداخلي:** "وهو زواج الأقارب، حيث يختار الفرد قرينته من جماعته النسبية أو الإثنية أو الإقليمية أو الطائفية (عمر، 2000، ص 61)، من هذا المنطلق أرجع "وسترمارك" طبيعة الزواج الداخلي إلى ما يعرف بقانون التشابه الفسيولوجي (الساعاتي، 2005، ص 23).

(2) **الزواج الخارجي:** يُعد الزواج الخارجي نتاج عملية التغير الاجتماعي المصاحبة للمجتمعات الإنسانية، الأمر الذي ساهم في تغيير بعض المفاهيم السائدة، ويعزى ذلك إلى تحسن المستوى المعيشي والتعليمي والاجتماعي والثقافي، هذه العوامل وغيرها ساهمت في تغير مفهوم الالتزام الاجتماعي، وفي طبيعة العلاقة الاجتماعية، فلم يعد زواج القربى التزامًا اجتماعيًّا (قنوص، 1993، ص ص 134-136).

من خلال النوعين السابقين للزواج يتضح أن زواج الليبيات من جنسيات عربية وأفريقية يرتبط بنوع الزواج (الخارجي)، حيث ساهمت الفتاة الليبية في تغيير مفاهيم مجتمعية داخل البناء الاجتماعي للأسرة الليبية، وللمجتمع كله، على اعتبار أن المجتمع الليبي مجتمع محافظ، ولعل ذلك راجع إلى العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، ولكن يظل هذا النوع من الزواج في أغلب الحالات محل شك، وعدم قبول من الثقافة المحلية؛ والسبب الرئيس راجع إلى تجاوز الحدود الشرعية والقيم والعادات والأخلاق الرصينة.

أهمية الزواج:

قد خص الله تعالى الزواج بأهمية كبيرة للإنسان والمجتمع، ويمكن إيضاح تلك الأهمية في الآتي:

(1) **الأهمية الدينية:** تنبع من خلال تنفيذ أوامر الله تعالى، وأوامر الرسول صلّى الله عليه وسلّم، حيث قال الله تعالى: **(فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً)** (النساء، الآية 3)، وهنا تحقيقٌ للسعادة في الحياة الدنيا، والحياة الآخرة، تحقيقٌ العبادات والطاعات، منها:" تحقيق العفة للزوج والزوجة، والإنفاق والبذل على الزوجة، وإيجاد النسل، وإن لم يسلك العبد سبيل الزواج لتحقيق رغبته بالطريقة التي أحلّها الله تعالى فقد يرتكب المحرّمات.

(2) **الأهمية الإنسانية:** يكمن تكريم الإنسان والتّرفع به عن الحياة غير العقلية في العلاقة الزّوجيّة الرّاقية في ظلِّ شريعة الله، والحفاظ على النّسل البشريّ، وعلى النّفس من الانحراف نحو العلاقات المحرّمة التي تفسد المجتمعات البشريّة، والحفاظ على المرأة من الضّياع والاستغلال من قِبل ضِعاف النّفوس، وإلزام الزّوج بصيانة الزّوجة ورعايتها والإنفاق عليها.

(3) **الأهمية المجتمعية:** حيث يسهم الزواج في زيادة عدد السكان، مما يسهم في زيادة القوى العاملة، التي بدورها تسهم في حماية المجتمع وتنميته وتطويره (حلمي،2013، ص41–43).

الأمن القومي (المفهوم والأبعاد):

إن الأمن القومي للدولة ليس فقط حماية الأفراد والأرض من التهديدات التي تعترضهم فقط، بل القدرة على الاستثمار البشري، والقضاء على كل السلبيات التي من شأنها أن تضعف جودة الحياة في المجتمع، فهو مفهوم مركب بين المصالح والأهداف والقيم والمواقف والسياسات والاستراتيجيات، فهو يشمل كل أوجه الحياة الإنسانية الطبيعية والاجتماعية، وكذلك النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية (هلال، 1984، ص 14)، في هذا الصدد يشير أنور عشقي (2005، 49) أن سياسات الأمن القومي تتطلب توافر عدة أمور أهمها:

(1) التحديد الدقيق للغايات والقيم التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

(2) تحديد المعوقات التي تقف في وجه المجتمع، والقضاء عليها.

(3) رسم واضح لسياسات الأزمة وأدواتها؛ لتحقيق الأهداف، ومواجهة المخاطر.

(4) بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ السياسات المرسومة.

أبعاد الأمن القومي:

لم يعد الأمن القومي يقتصر على بعد أو مجال واحد، بل تعددت أبعاده، ولعل من أهم تلك الأبعاد ما يأتي (مسعود ومراد، 2006، ص ص 43-45):

- **البعد الاجتماعي:** يهدف هذا البعد إلى تطوير الأمن القومي بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء، وتعزيز الهوية الوطنية، وينتج عن ذلك عدة مظاهر؛ أهمها تماسك المجتمع، بحيث يكون خاليا من الظواهر الهدامة؛ كالجريمة، وانحطاط القيم الأخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد الرصينة، وفقدان الهوية الوطنية والتناقضات الاجتماعية.
- **البعد الأيديولوجي:** يمثل هذا البعد القدرة على حفظ القيم والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة والفاسدة؛ لأن الحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة الأم والدين واللغة والتاريخ من أسمى أبعاد الأمن القومي، وفقدان ثقافة المجتمع وهويته يعني فقدان الشخصية والروح المجتمعية، التي يصاحبها ضياع المجتمع وتلاشيه.

تداعيات ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب على الأمن القومي الليبي:

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ للوقوف على أهم التداعيات الناجمة عن زواج الليبيات من الأجانب في الجنوب الليبي على الأمن القومي الليبي، وفيما يأتي عرض لتلك الأهداف:

(1) الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للزوجات الليبيات وأزواجهن الأجانب:

تسهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية في التعرف على مؤشرات ذات أهمية بالغة من حيث الأعمار والمستويات العلمية والحالة الاقتصادية؛ مما يساعد على تشخيص المشكل وتداعياته على المرأة الليبية والمجتمع كله، وفيما يأتي أهمية تلك الخصائص:

1- علاقة الخصائص الديموغرافية بمستقبل النمو السكاني: المجتمع "الشاب" ينمو بمعدلات أسرع.

ISSN : 2523 – 1871

2- الوقوف على السياسات العامة للدولة؛ كالإنفاق العام على بعض الخدمات الخاصة ببعض الفئات العمرية، مثل: الأطفال وكبار السن، كما يرتبط ببعض الجوانب؛ كالطلب على التعليم والإسكان.

3- فهم البناء الاجتماعي وما يحدث فيه من تغيرات وتطورات وسلوكيات متنوعة قد تهدد أمنه واستقراره، انطلاقًا من هذه الأهمية يمكن تناول بعض الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة في الآتي:

أ- **التركيب العمري (للزوجة والزوج):** الجدولان الآتيان يوضّحان أعمار النساء الليبيات في الجنوب الليبي وأزواجهن الأجانب.

جدول رقم (2) يوضح التركيب العمري للزوجات في مجتمع الدراسة

فئات العمر للزوجة	العدد	%
18 -30	09	7.2
31 -43	47	37.6
44 -56	56	44.8
57 -69	13	10.4
المجموع	125	100.0

جدول رقم (3) يوضح التركيب العمري للأزواج الأجانب في مجتمع الدراسة

فئات العمر للزوج	العدد	%
26-39	14	11.2
40-53	56	44.8
54-67	41	32.8
68-81	14	11.2
المجموع	125	100.0

ISSN : 2523 – 1871

تشير المعطيات الواردة في الجدولين السابقين أن أعمار النساء الليبيات تتراوح بين 44–56 سنة، بنسبة (44,8%)، وبلغ متوسط العمر (44 سنة)، في حين يتراوح عمر الأزواج الأجانب بين 40–53 بنسبة (44,8%) وبلغ متوسط العمر (40 سنة) حيث يمكن استنتاج الآتي:

(1) التقدم في العمر عامل أساسي في قبول المرأة الليبية للارتباط بالأجنبي، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن ارتفاع نسبة العزوف عن الزواج من قبل الشباب؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية وشخصية في بعض الحالات.

(2) يتمركز الأزواج الأجانب في مرحلة الشباب (النشطين اقتصاديا)، وهذا مؤشر على ارتفاع العمالة الوافدة المرتبطة بمؤشر الهجرة غير المشروعة.

جدول رقم (4) يوضح الحالة الاجتماعية للنساء الليبيات في عينة الدراسة.

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوجة	98	78.4
مطلقة	17	13.6
أرملة	10	8.0
المجموع	125	100.0

تشير المعطيات في الجدول السابق إلى أن غالبية النساء مازلن في عصمة أزواجهن، حيث بلغت نسبتهن (78,4%)، تليها المطلقات بنسبة (13,6%)، ثم الأرامل بنسبة 8%. يمكن ملاحظة أن المطلقات والأرامل يشكلن معا نسبة 21,6 % من المجموع الكلي لعينة الدراسة، المشكلة تكمن في أن تلك النسوة يَعُلْنَ أطفالا من جنسيات أجنبية، غالبيتهم لم يُوثَّقوا في السفارة التي يتبعها الأب، بالإضافة إلى عدم حصولهم على جنسية الأب.

إن هذه الفئة هي الأكثر معاناة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهذه مشكلة لها تداعياتها الديموغرافية والاجتماعية على الدولة الليبية.

جدول رقم (5) يوضح المستوي التعليمي للنساء الليبيات وأزواجهن الأجانب.

المستوى التعليمي	العدد (النساء)	%	العدد (الرجال)	%
أمي	2	1.6	06	4.8
تقرأ وتكتب	4	3.2	07	5.6
ابتدائي	26	20.8	26	20.8
إعدادي	32	25.6	34	27.2
ثانوي	48	38.4	44	35.2
جامعي فما فوق	13	10.4	08	6.4
المجموع	125	100.0	125	100.0

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن المستوى التعليمي للنساء الليبيات وأزواجهن الأجانب يتراوح بين الابتدائي والثانوي، وأن أعلى نسبة للنساء في مرحلة التعليم الثانوي بنسبة 38.4%، في حين بلغت نسبة الرجال الأجانب 35.2%، وارتفعت نسبة الرجال عن النساء في المرحلة الإعدادية، حيث بلغت 27.2%، في حين بلغت نسبة النساء 25.6%، وبلغت النسبة 20.8% للنساء والرجال في المرحلة الابتدائية، هدة النتيجة تشير إلى أن ضعف المستوى التعليمي للنساء الليبيات هو أحد الأسباب أو العوامل التي دفعتهن لهذا الاختيار، حيث أشارت بعض النساء في عينة الدراسة أن اختيارهن كان لعدم الدراية بالظروف المحيطة بهذه الخطوة، ولم يكنَّ على درجة من الوعي؛ لاتّخاذ القرار المناسب.

ب- الأسباب الدافعة للزواج من الأجنبي:

تتعدد الأسباب الداعية للزواج من الأجانب بالنسبة للمرأة الليبية، فهناك أسباب شخصية ونفسية لها ارتباط بالعمر والمظهر الخارجي، وأسباب اجتماعية تتعلق بصلة القرابة والعلاقات العائلية، وأسباب قهرية تجبر الفتاة على الموافقة للزواج من الأجنبي، والجدول الآتي يبين الطريقة التي أدت بالمرأة الليبية في الجنوب إلى القبول بالزواج من الأجنبي:

جدول رقم (6) يوضح أسباب الزواج من الأجنبي

الطريقة	العدد	%
صلة القرابة	03	2.4
التقدم في العمر	09	7.2
الخلق والدين	44	35.2
الغصب والإكراه	02	1.6
الرغبة الشخصية	67	53.6
المجموع	125	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الرغبة الشخصية من أكثر الأسباب الدافعة لاختيار شريك الحياة الأجنبي بنسبة (53.6%)، تليها أسباب تتعلق بالخلق والدين بنسبة (35.2%)، ثم الأسباب المرتبطة بالتقدم في العمر بنسبة (7.2%)، تليها أسباب صلة القرابة بنسبة (2.4%)، وأخيرا أسباب الغصب والإكراه بنسبة (1.6%)، هذه النتيجة تشير إلى أن الزواج في الجنوب ليس من الدرجة الأولى إلا في ثلاث حالات فقط، كذلك هو زواج نابع من رغبة شخصية للمرأة؛ لاعتبارات عديدة أهمها: التقدم في العمر، والرغبة في تكوين أسرة.

(2) زواج الليبيات من الأجانب وتداعياته على الأمن القومي الليبي:

تتفرع مصادر تهديد الأمن القومي لدولة من الدول إلى: مصادر رئيسية، ومصادر ثانوية، وعلى هذا الأساس فإن الدولة ملزمة بتحديد تلك المصادر، والسعي لوضع استراتيجية ملائمة لمواجهتها والحد منها، والدولة الليبية ليست استثناء من ذلك.

على هذا الأساس يمكن لنا الإشارة إلى عدد من التداعيات (الآثار) الناجمة عن زواج الليبيات من الأجانب، من خلال المعطيات الواردة في الجانب الميداني للدراسة في الآتي:

أ– التداعيات الدينية:

يرتبط الزواج وفق الشريعة الإسلامية بشروط أساسية، لعل أهمها اكتمال الأركان الشرعية، من خلال الدراسة الميدانية كشفت عن وجود طرق غير متكاملة الأركان، فهناك أزواج يعتنقون الديانة المسيحية من الجنسية المصرية خاصة، والأفريقية مثل: نيجيريا ومالي، التي شكلت أعلى نسبة من الأجانب، حيث بلغ عدد حالات الزواج من ديانات مسيحية ثلاث حالات، بنسبة (2.4%) من إجمالي حجم العينة، وهذا بطبيعة الحال له تداعياته الشرعية؛ لكونه زواجا محرما شرعًا، في هذا الصدد تشير الحالة (س – م – س) عند الارتباط بزوجها لم تكن تعلم بأنه مسيحي، بل أكد لها بأنه مسلم، وجاء للعيش في ليبيا، وتؤكد اكتشاف ديانته من خلال وثائق شخصية خاصة به، عثرت عليها دون علمه، وهذه الحالة ارتبطت بزوجها من خلال علاقة شخصية مباشرة، ولا علاقة لأسرتها بها، وهي أم لطفلين[*].

كذلك اتضح وجود حالات زواج عرفي بين أفراد العينة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (7) يوضح طريقة عقد الزواج من الأجانب في الجنوب الليبي

عقد الزواج	العدد	%
عرفي	30	24
شرعي	95	76
المجموع	125	100

تبين المعطيات الواردة في الجدول السابق أن طريقة زواج بعض النساء كان بطريقة عرفية، حيث بلغت نسبتهن (24%) من إجمالي العينة، وتبرر تلك النساء هذا الارتباط لرفض أسرهن هذا الزواج، كذلك رفض إعطاء كتيب العائلة؛ لإتمام بعض الإجراءات، حيث أشارت بعض النساء –بلغت نسبتهن (46.4%)–إلى أن أسرهن رفضت ارتباطهن بالأجنبي، لاعتبارات تتعلق بالسمعة الخاصة بالعائلة. الجدول الآتي يوضح موقف أسر النساء الليبيات من زواجهن من جنسيات غير ليبية:

[*] الحالة (س – م – س) (مقابلة بتاريخ 26–12– 2018 مدينة سبها).

ISSN : 2523 – 1871

جدول رقم (8) يوضح موقف الأسر من زواج بناتهن من الأجنبي

موقف الأسرة	العدد	%
نعم	67	53.6
لا	58	46.4
المجموع	125	100

كما وجد أن الارتباط بالأجانب نشأ –أيضا– من خلال علاقات غير أخلاقية ومحرمة بين المرأة الليبية والأجنبي، حيث يكون الزواج العرفي حلا ولو بصورة مؤقتة؛ لتفادي الكثير من المشاكل والعراقيل، سواء أكانت من حيث السمعة أم مشاكل إدارية ترتبط باستخراج الوثائق والشهادات. وعلى الرغم من ذلك فما يزال عدد النساء وفقًا لهذا النوع من الزواج كبيرا جدا.

ب– تداعيات الهجرة غير الشرعية:

كشف زواج النساء الليبيات من الأجانب عن مؤشرات لها علاقة بالهجرة غير الشرعية في البلاد، حيث تشير المعطيات الواردة إلى أن إجمالي الأزواج الذين دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية بلغ (88 حالة) بنسبة (70.4%)، والذين لا يملكون وثائق رسمية بلغ (65) حالة من عينة الدراسة بنسبة (52%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

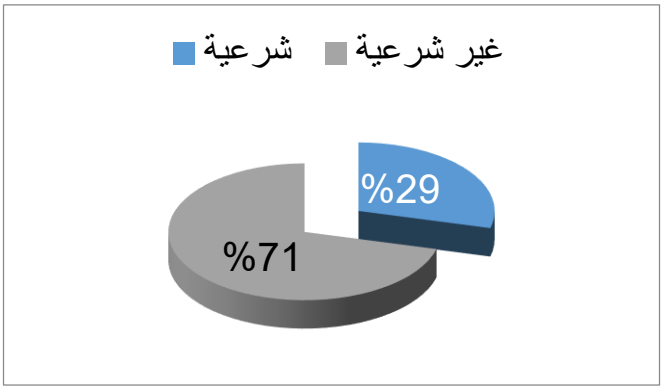

شكل رقم (1) طريقة الدخول للأراضي الليبية

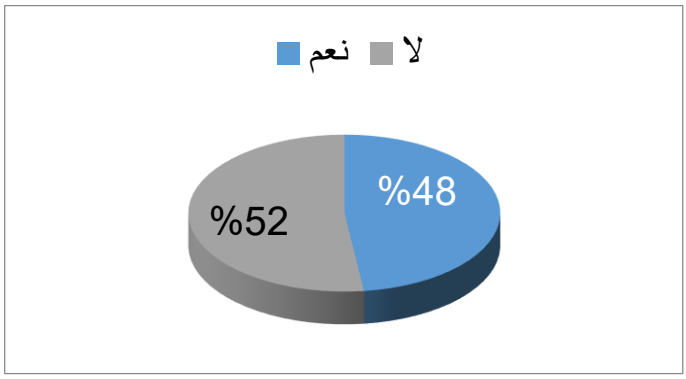

شكل رقم (2) امتلاك الوثائق الرسمية

كما تبين طول إقامة الأزواج الأجانب في ليبيا، حيث بلغت السنوات من 21–30 نسبة (38%)، ثم السنوات من 11–20 بنسبة (25%)، ثم السنوات من 31–40 بنسبة (16%)، ثم السنوات من 1–10 بنسبة (12%)، تليها السنوات من 41–50 بنسبة (7%)، ثم سنوات الإقامة من 50–60 بنسبة (2%)، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

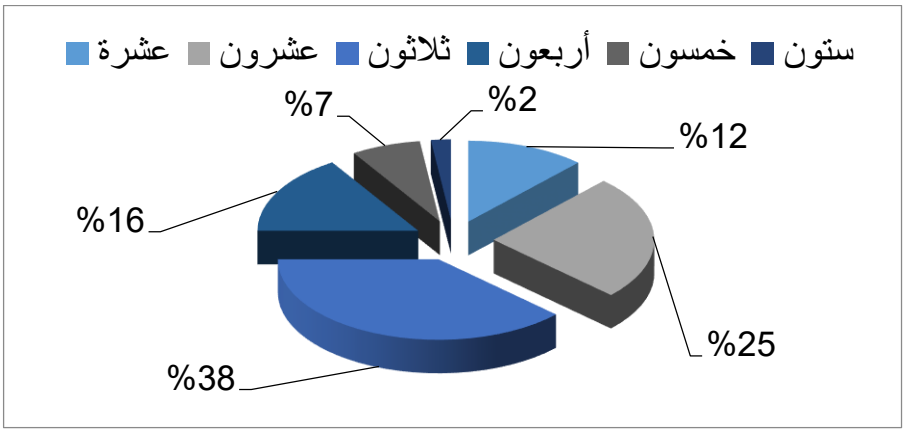

شكل رقم (3) سنوات الإقامة في الجنوب الليبي.

واتضح –أيضا– ارتفاع عدد الأزواج الذين يحملون الجنسية المصرية بنسبة (33.6%)، ثم الجنسية السودانية بنسبة (24.8%)، تليها جنسية النيجر بنسبة (15.2%)، تليها الجنسية الموريتانية بنسبة (6.4%)، ثم الجزائرية بنسبة (4%)، والتونسية بنسبة (3.2%). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

ISSN : 2523 – 1871

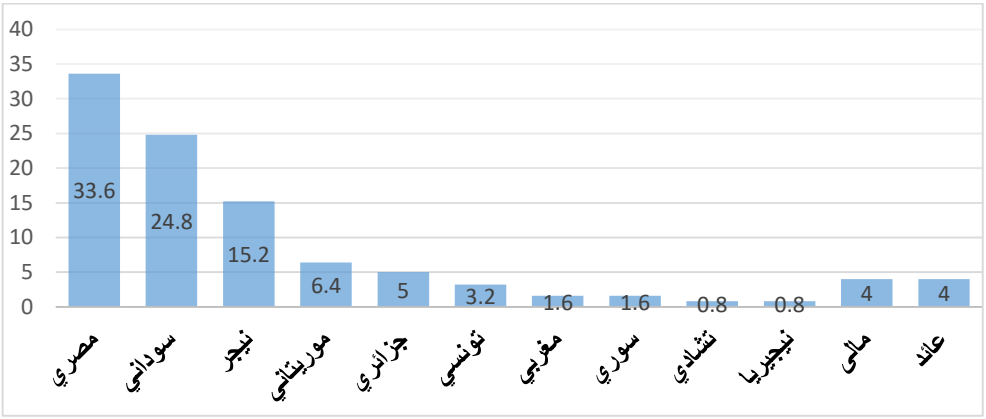

شكل رقم (4) جنسية أزواج الليبيات الأجانب

يتضح من تداعيات الهجرة غير الشرعية أن هناك مؤشرات خطيرة على الأمن القومي الليبي لعل أهمها:

- ارتفاع معدل العمالة الوافدة داخل حدود الدولة الليبية من خلال الدخول بطرق غير مشروعة.
- طول إقامة الأزواج الأجانب على الأراضي الليبية من دون إجراءات قانونية.
- الهدف الأساسي للارتباط من الليبيات هو الحصول على الإقامة، والهروب من الملاحقة القانونية (جدار حماية – زواج مصلحة).

(3) تداعيات التغيير الديموغرافي:

تشير نتائج الدراسة الميدانية الراهنة إلى ارتفاع عدد أفراد أسر النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (9) عدد أبناء أسر الليبيات المتزوجات من الأجانب

الفئات	الأبناء الذكور	الأبناء الإناث	المجموع
1–4	65	72	137
5–8	08	05	13
المجموع	73	77	150

تفيد البيانات في الجدول السابق أن إجمالي الأبناء الذكور بلغ (73 طفلا)، في حين بلغ إجمالي الأبناء الإناث (77 طفلة)، كما تبين أن غالبية الأسر يتراوح متوسط عدد أبنائها بين (1–4) للذكور والإناث، وهذه النتيجة تشير إلى:

- ارتفاع نسبة الإعالة للأبناء خاصة للمطلقات.
- وجود (150) طفلا أجنبيا أغلبهم لا يمتلك جنسية الأب أو الأم، وهذه ظاهرة خطيرة لها تداعياتها على الهوية الوطنية، وتحتاج إلى دراسة ومعالجة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ذات العلاقة بالأمن الوطني الليبي، التي يجب الأخذ بها، وإيجاد حلول جذرية لها، خاصة مشروع الدستور الليبي الجديد:

(1) اتضح أن أعمار النساء الليبيات تتراوح بين 44–56 سنة، بنسبة (44.8%) وبلغ متوسط العمر (44 سنة)، في حين يتراوح عمر الأزواج الأجانب بين 40–53 بنسبة (44.8%) وبلغ متوسط العمر (40 سنة).

(2) غالبية النساء مازلن في عصمة أزواجهن، حيث بلغت نسبتهن (78.4%)، تليها المطلقات بنسبة (13.6%)، ثم الأرامل بنسبة 8%.

(3) تبين أن المستوى التعليمي للنساء الليبيات وأزواجهن الأجانب يتراوح بين الابتدائي والثانوي، وأن أعلى نسبة للنساء في مرحلة التعليمي الثانوي بنسبة 38.4%، في حين بلغت نسبة الرجال الأجانب 35.2%، وارتفعت نسبة الرجال عن النساء في المرحلة الإعدادية، حيث بلغت 27.2%، في حين بلغت نسبة النساء 25.6%، وبلغت النسبة 20.8% للنساء والرجال في المرحلة الابتدائية.

(4) من أكثر الأسباب الدافعة لاختيار شريك الحياة الأجنبي الرغبة الشخصية بنسبة (53.6%)، تليها أسباب تتعلق بالخلق والدين بنسبة (35.2%)، ثم الأسباب المرتبطة بالتقدم في العمر بنسبة (7.2%)، تليها أسباب صلة القرابة بنسبة (2.4%)، وأخيرا أسباب الغصب والإكراه بنسبة (1.6%).

(5) من التداعيات الدينية وجود أزواج يعتنقون الديانة المسيحية من الجنسية المصرية خاصة، والأفريقية مثل: نيجيريا ومالي، التي شكلت أعلى نسبة من الأجانب.

(6) اتضح أن طريقة زواج بعض النساء كان بطريقة عرفية، حيث بلغت نسبتهن (24%) من إجمالي العينة.

(7) رفض بعض الأسر ارتباط بناتهم بالأجانب بلغت نسبتهم (46.4%).

(8) من تداعيات الهجرة غير الشرعية أن الأزواج الذين دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية بلغ عددهم (88 حالة) بنسبة (70.4%)، والذين لا يملكون وثائق رسمية بلغ (65) حالة من عينة الدراسة بنسبة (52%).

(9) تبين طول إقامة الأزواج الأجانب في ليبيا، حيث بلغت السنوات 21–30 بنسبة (38%)، ثم السنوات من 11–20 بنسبة (25%)، ثم السنوات من (31–40) بنسبة (16%)، ثم السنوات من 1–10 بنسبة (12%)، تليها السنوات من 41–50 بنسبة (7%)، ثم سنوات الإقامة من 50–60 بنسبة (2%).

(10) اتضح ارتفاع نسبة الأزواج الذين يحملون الجنسية المصرية بنسبة (33.6%)، ثم الجنسية السودانية بنسبة (24.8%)، تليها جنسية النيجر بنسبة (15.2%)، تليها الجنسية الموريتانية بنسبة (6.4%)، ثم الجزائرية بنسبة (4%)، والتونسية بنسبة (3.2%).

(11) إجمالي الأبناء الذكور بلغ (73 طفلا)، في حين بلغ إجمالي الأبناء الإناث (77 طفلة)، كما تبين أن غالبية الأسر يتراوح متوسط عدد أبنائها بين (1–4) للذكور والإناث.

توصيات الدراسة:

1- العمل على الحد من ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب باستثناء حالات الدرجة الأولى، وسد بعض الثغرات في قانون الزواج من خلال ضبط زواج المواطنات في حالات استثنائية، تحددها وتضعها الجهات ذات الاختصاص.

2- تشكيل لجنة تابعة للإدارة العامة للجنسية والإقامة؛ لتلقي طلبات المواطنات الراغبات في الزواج من أجانب، والبحث فيها لضبط هذه الظاهرة.

3- العمل على سن قوانين للحد من غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج، وتفعيل دور صندوق الزواج والنهوض به، ورفع المنحة المقدمة للمواطنين المقبلين على الزواج من الليبيات في سبيل القضاء على هذه الظاهرة.

4- البحث عن أنجع الوسائل والسبل لدعم المرأة الليبية، وتوجيهها للزواج من الليبي؛ للحد من الآثار السلبية المترتبة على الزواج من الأجانب.

5- العمل على وضع برامج وخطط؛ لرفع مستوى الوعي لدى المرأة الليبية نحو أهمية الزواج بالليبيين، وتأثير ذلك على أمن المجتمع واستقراره.

6- توجيه برامج التأهيل الأسري في مجالات التعليم لأهمية الزواج من الليبيين، ودعم البرامج الأسرية وتشجيعها، وتنويع محتوياتها من خلال المؤسسات الإعلامية، تحت إشراف لجنة متخصصة من القائمين على صندوق الزواج، ومتخصصين من الباحثين وأساتذة علم الاجتماع وعلم النفس والقانون.

المصادر والمراجع

1. ابن منظور (د.ت)، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير، دار المعارف، القاهرة.
2. ابن منظور الأفريقي المصري (د.ت)، لسان العرب، المجلد (أ–ب)، دار صادر، بيروت.
3. جمعة، وفاء (2009) ، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن زواج الليبيات من الأجانب ودور الخدمة الاجتماعية في المساعدة على التعامل معها، دراسة استطلاعية بوادي الشاطئ، رسالة ماجستير غير منشورة.
4. حلمي، إجلال إسماعيل (2013)، علم اجتماع الزواج والأسرة، رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
5. الدئب، إمباركة عثمان (2017) ، زواج الليبيات من الأجانب، دراسة ميدانية بمدينة الجميل، المجلة الليبية للدراسات، العدد 12، دار الزاوية للكتاب.
6. الساعاتي، سامية (2005)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط 3، مكتبة الأسرة، القاهرة.

7. سليمان، منذر (2008)، نحو إعادة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته ، مجلة كنعان النشرة الإلكترونية ، السنة 8، العدد 1544.
8. الشيخ، مزنة علي عبد الله (2006/10/1) ، الزواج من أجنبيات ومردوداته الأمنية والاجتماعية في دولة الإمارات، بحث منشور على شبكة الإنترنيت متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/across-the-uae/2006-10-01-1.949642
9. صندوق الزواج الإماراتي أبوظبي (2012)، نسبة وعي الشباب المواطنين بالآثار السلبية للزواج من الأجنبيات، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت متاحة على الرابط: https: //www.alittihad.ae/article/61132/2012/93
10. عشقي، أنور ماجد (2005)، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
11. عمر، معن خليل (2000)، اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.
12. قنوص، صبحي محمد (1993)، علم دراسة المجتمع دراسة تحليلية البناء والتغير الاجتماعي، ط2، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته.
13. مسعود، عبد الله و مراد، علي عباس (2006)، الأمن والأمن القومي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي.
14. مصلحة الإحصاء والتعداد (2010) التوزيع النسبي للسكان، متاح على موقع المصلحة على الرابط http://www.bsc.ly
15. المعجم الوسيط (2004) ، مجمع اللغة العربية ،ط 4، مكتبة الشروق، مصر.
16. مكنمار، روبرت (1970)، الأمن الجوهر، ترجمة يوسف شاهين، الهيأة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة.
17. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2017)، مفهوم الأمن القومي، منشور على موقع الموسوعة على الرابط : https://www.politics-dz.com

18. النفيعي، مطلق بن عائض (2006)، المشكلات الناجمة عن زواج المواطن السعودى بأجنبية وأثرها على المرتكز الأمني ، من وجهة نظر المختصين بوزارة الداخلية وغمارة منطقة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ملخص متاح على الرابط: https://library.nauss.edu.sa/cgi-bin/koha/opac-search

19. هلال، علي الدين (1984)، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ع(35).